10

(حروف المعاني الثنائية غير العاملة و أثرُها في تنوع أنماط التَّراكيبِ- كتاب (مُغنِي اللَّبِيب) لابنِ هِشام الأنصاريّ (ت 761 هـ) أنموذجًا)

(The letters of the plural meanings and their impact on the linguistic structure. From Mughni AlLabib book by Ibn Hisham (d.761AH))

prof. Mohamed Thanoon Yonis Alfathi

Faten Taha Khattab

أ.د.محمد ذنون يونس الفتحي

فاتن طه خطَّاب

الملخص

إنَّ الحرفَ إذا دلَّ على معنًى في غيرهِ يُسمَّى (حَرفَ المَعنى)، وحروفُ المعاني مِن القَضايا المُهِمَّة عندَ النَّحويينَ والبلاغيين والأُصوليين؛ لِارتباطِ معانيها بالتَّركيبِ النحويّ، والعَلاقاتِ الإسناديَّةِ والاستِنباطاتِ الفِقهيَّة ومعنى النَّصِّ برمَّته؛ لِذا اتخذتْ هذه الدِّراسةُ معانيَ الحُروفِ مُنطلقًا لَها، هادِفةً إلى رصْدِ ظاهرةِ تعدُّدِ المعاني لِلحرفِ داخلَ النَّظْم الواحد؛ إذْ تتنوَّعُ تِلكَ المعاني الحرفيَّةِ وِفقَ قَصدِ المُتكلِّم، ونَحنُ بِدورِنا نَرقُبُ ما يَظهرُ على التركيبِ النَّحويّ مِن تَغيُّراتٍ وأنماطٍ وأشكالٍ مختلفةٍ، مُعلِّلينَ ذلكَ بالارتباطِ بينَ معنى الحرفِ المقصودِ وأثرِهِ في التَّركيبِ النَّحويّ .

وقَدِ اعتادَ الباحثُونَ أنْ يَدرُسوا أثرَ التركيبِ في بيانِ معنى الحرف وإظهاره، وشَاعَ لَديهم أنَّ الحرفَ لا يَتَّضِحُ مَعناه إلَّا بِوقُوعِه في تَركيبٍ واستعمَالِه داخلَ تَكوينٍ كَلاميّ، فَجاءتْ هَذه الدِّراسَةُ لِتعالجَ أنَّ الحرفَ قِسمٌ مِن أقسامِ الكَلِمَة، والكَلِمَةُ عُمومًا لَفظٌ مَوضوعٌ لِمعنًى مُفرَد، ومِن ثمَّ لَن يكونَ لِلتركيبِ أثرٌ في الكشفِ عَن المَعنى الوَضْعِيّ لِلحرف، وإنَّما دَورهُ في بيانِ بقائِهِ في مَعناه الوَضْعيّ أو استعمالِهِ في معانٍ أُخرى مجازيَّة، كما أنَّنا وَجدْنَا أنَّ التركيبَ وإنْ أسْهمَ في تحديدِ تلكَ المَعاني لِلحرف؛ إلَّا أنَّ الحرفَ يُسهِمُ في بيانِ طبيعةِ التركِيبِ أيضًا، وهذه القضيةُ هي التي تَدفعُنا لِلبحثِ فيها، ولإيجادِ جوابٍ يُبيّنُ العَلاقَة التَّكافُليَّةَ بَين الحَرفِ والتركيبِ، وطبيعَةِ تَوقُّفِ أحدِهما على الآخَر، ولا يَكادُ تركيبٌ يخلو من الحرف، الأمر الذي حدَا بابنِ هِشامٍ أنْ يَجعلَ أوَّلَ قِسمي كِتابه لِلمُفرَدات والمعاني الحرفيَّة.

والذي لَفتَ انتباهَنا واختيارَنا لِكتاب (مُغني اللَّبيبِ عَن كُتبِ الأعاريب) عينةً لِلبحْث أنَّهُ مِن الكُتبِ التي هُذِّبَتْ عِباراتُها، وتَوسَّعتْ مَباحِثُها، فشَملَتْ نماذِجَ متنوعةَ التراكيبِ تُغني طالِبَ العِلم عَن قِراءةِ كِتابٍ مُتخصِّصٍ في إعراب القُرآن، كما أنَّ بابَ المُفردَاتِ فِيه قد اشتمل على ثَروةٍ نحويَّةٍ جَمَعتْ بَينَ معاني الحُروفِ والمَباني التركيبيَّةِ التي تَكتَنِفُها، وقسّم البحثُ على مبحثين، هما:

الجانب التنظيري (مفاهيم وقضايا تعريفية)	الجانب التطبيقي
أوَّلًا: الحرْفُ والأداةُ بينَ اللُّغة والاصطلاح	أوَّلًا: (قَد)
ثانيًا: العَلاقةُ بينَ الحَرفِ والأداة	ثَانيًا: (لو)
ثالثًا: التَّركيبُ النَّحويُّ	ثالثًا: (هَل)
رابعًا: أثرُ حُرُوفِ المَعانِي في التَّركيبِ النَّحويّ	

الجانب التنظيري

مفاهيم وقضايا تعريفيَّة

يتوجَّب علينا في هذا التمهيدِ أنْ نتطرَّقَ لبعضِ المباحِثِ التي يتوقَّفُ عليها المقصــودُ من هذا البحث، وهيَ:

أوَّلًا: الحرْفُ والأداةُ بينَ اللغة والاصطلاح

- الحرفُ لغةً: وردتْ مادةُ (ح، ر، ف) في المعاجمِ، ويُراد بها أمران:

أوَّلًا: طَرَفُ الشيءِ وشَفيرُهُ، ونَاحيتُهُ، وجانِبُهُ، وحافَّتُهُ.

ثانيًا: حروفُ الهجاءِ.

ويقدِّمُ الخليلُ (ت170هـــ) معنى حرفِ الهجاء على المعنى الأوَّلِ، فيقول في باب (الحاء، والراء والفاء معهما): "الحرفُ من حروفِ الهجاءِ"[1]، ويجمَعُ الجوهري (ت393هـ) المعنيَين في سطرٍ واحدٍ، بقوله: "حَرْفُ كُلِّ شَــيْءٍ طَرَفُهُ وَشَــفِيرُهُ وَحَدُّهُ[...]، وَالْحَرْفُ: وَاحِدُ حُرُوفِ التَّهَجِّي، وقَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُ ﴿١١﴾ ﴾[سـورة الحج: 11] قَالُوا: عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَنْ يَعْبُدَهُ عَلَى السَّــرَّاءِ دُونَ الضَّــرَّاءِ"[2]؛ وبمنظور آخر: "الْحَاءُ الرَّاءُ وَالْفَاءُ ثَلَاثَةُ أُصُــولٍ: حَدُّ الشَّيْءِ، وَالْعُدُولُ، وَتَقْدِيرُ الشَّيْءِ"[3].

- الحرْفُ اصطلاحًا

لِكلِّ علمٍ مُصــطلحاتُه، ومصــطلح الحرف عند علماء النحو هو قســيم الاســم والفعل، وكان التنصيصُ عليه مِن أوَّلِ ما دُوِّنَ في قواعد النحو؛ إذ يقول سـيبويه (ت180هــ): "فالكَلِم: اسـمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لِمعنًى ليس باسـمٍ ولا فِعْل"[4]، مُخرِجًا إيَّاه عن دائرة الاسـميَّة والفعليَّة، مُحدِّدًا وظيفتهُ بإفادة معنًى غيرِ اسـميٍّ ولا فعليّ، وقِيْل: "الْحَرْفُ: كلمةٌ [لا] تَدُلُّ على معنًى إِلَّا مَعَ غَيرِهَا مِمَّا مَعْنَاهَا فِي غَيرِهَا"[5]؛ لِذلك أطلَقوا على حروفه (حروف المعاني) التي تتركَّبُ من حرفٍ أو حرفين أو أكثرَ من حروف المباني، يَقول التفتازاني (ت793هــ): "وتسـميَتُها حروفَ المعاني؛ بناءً على أنَّ وضــعَها لِمعانٍ تَتَميَّزُ عن حروفِ المَباني التي بُنيَتْ الكَلِمَةُ عليهَا ورُكِّبَتْ مِنها؛ فالهمزَةُ المفتوحةُ إذا قُصِدَ بِهَا الاستفهامُ أو النداءُ، فهيَ منْ حُروفِ المعاني، وإلَّا فَمِن حُروفِ المَباني"[6]، وقِيلَ: سُـمِّيتْ بذلكَ؛ لأنَّها تَصِلُ معانيَ الأفعالِ إلى الأسماءِ[7]؛ وتعليل الأصفهاني (ت502هـ) تسميتها بالحروف؛ لأنَّها طرَفٌ في التركيبِ يُعلِّقُ الكلمَ بعضَه ببعضٍ، وإنْ كانتْ متوسطةً في الجملة كـ(الباء) في (مَرَرْتُ بِزيدٍ)[8]؛ على اعتبارِ أنَّها لم تكن كالأسماءِ والأفعالِ في وقوعِهما مُسندًا أو مُسندًا إليه.

ثانيًا: العَلاقة بين الحرف والأداة.

الخلافُ في إطلاقِ المُصــطلحين قائمٌ مُنذُ بدءِ التأليف النحوي، ولمَّا يســتقرَّ بعد، ويظهر لنا لأوَّلِ وهلةٍ ترادفٌ اســتعماليٌّ بين (الحرف والأداة) عند الســابقين من خلال شــرحهم حروفَ المعاني، وتتبُّعنا لِكلامِهم، يقول سـيبويه: "ولِلقســم والمُقْسَــمِ به أدواتٌ في حروف الجر، وأكثرها الواو، ثمَّ الباء يدخلانِ على كُلِّ محلوفٍ به، ثمَّ التاءُ لا تدخل إلَّا في واحد"[9] وكانَ الخليلُ من أوائلِ مَن

أطلقوا على حروف المعاني تسـمية الأدوات؛ إذ جاء في (العين) ضِـمنَ مادَّةِ (ح، ر، ف): "وكلُّ كلمةٍ بُنِيَتْ أداةً عاريةً في الكَلامِ لِتفرقَةِ المَعاني تُسمَّى حَرْفاً، وإنْ كانَ بِناؤها بحَرْفَيْن أو أكثر، مِثلُ: (حَتّى، وهَلْ، وَبلْ، ولَعَلَّ)"[10]، وَلكنْ عِندَ التَّأمُّلِ في هـذين النَّصَّـين يَتبيَّنُ أنَّهما يُميّزان بَين (الحُروفِ والأدَوات)، فهُنالكَ مِن حُروفِ الجَرّ ما يُؤدّي وَظيفةَ الأدوات، وأنَّ الأدواتَ موضـوعةٌ لِتفرقةِ المعاني بِخلافِ الحُروف، في حين اقتصـرَ بَعضُـهم على ذِكْرِ مُصـطلحِ الحرفِ دُونَ الأداةِ مِن بابِ التَّغليب؛ لأنَّ بعضَ ما ذُكِرَ في هذا البابِ أسماءٌ كـ(كُلّ، ومتى، ومَنْ، وإذا)، وكانَ العُنصرُ الأبْرَزُ هي الحروف، فسُـمّيتْ (حروف المعاني)، ولم يَكن هُنالِك تَمييزٌ مُصـرَّحٌ بِهِ لِأحد المُصـطلَحَين مِن الآخرِ حتَّى القَرنِ الثامِن، وهذا ما وجدْنَاهُ عندَ ابنِ قاسـمٍ المُراديّ في كتابهِ (الجَنَى الدَّانِيّ في حروفِ المَعانِيّ)، وابنِ هِشام في مُغنِيه، وإنْ كانَ ابنُ هِشام في تَصنيفهِ يَبدأُ بِتبويبِ حُروفِ المَعاني ويُسمّيها المُفردات؛ لِيكونَ اللفظُ الاصطلاحيُّ شاملًا لِلحروفِ والأدواتِ معًا؛ لِأنَّ كليهما مِن قَبيلِ المُفردات، ويفتَتِحُ البابَ الأوَّلَ بِقولِه: "فِي تَفْسِـيرِ المُفْرَدَاتِ وَذِكْرِ أحكامِها، وأعني بالمُفرداتِ الحُرُوفَ، وَمَا تضـمَّنَ مَعْنَاهَا من الأَسْـمَاءِ والظُّرُوف"[11]، وبهذا النصّ اسـتعملَ ابنُ هِشـام المُفرداتِ بالمعنى الشـاملِ لِلحرفِ وما تَضـمَّنَ معناه مِنَ الأسـماءِ والظروف، ونتيجة التَّضـمُّنِ أشْـبهتِ الحروفَ وإنْ كانتْ أدواتٍ في الحقيقةِ؛ لأنَّها تُحقِّقُ وظيفةَ الرَّبطِ والتعليق، ولَمَّا كانَ مفهومُها عـامًّا خَصَّـها بالحروف، وهي الكلماتُ التي لا تَدلُّ إلا علَى معنًى في غَيْرِها، وتَلْحقُها الأسـماءُ التي تَتَضـمَّنُ معنى الحروفِ ولَيستْ بِظروفٍ كَ(أيْ، ومَنْ، ومَا)، أو ظروفًا كـ(إذْ، وإذَا، ومَتَى)[12]، ويُذيّلُ مباحِثَهُ بأسماءٍ وأفعالٍ لَيسَ فيها معنى الحَرْفِ، فيقولُ: "وَرُبَّمَا ذَكَرْتُ أَسـمَاءً غيرَ تِلْكَ وأفعالًا لِمَسِـيسِ الْحَاجةِ إِلَى شَـرْحِهَا"[13]، لِيتبيَّنَ لَنا أنَّ ابنَ هِشـام حَاولَ جَمْعَ الحروفِ والمُفرداتِ مُطْلِقًا لَفْظَ (المُفرداتِ) على كُلِّ مَا يُسمَّى أداةً وحرْفًا.

ورأى المُتأخرونَ أنَّ مدلولَ الأداةِ يَشـمَلُ بقيَّةَ أنواعِ الكَلمةِ التي تَندرجُ تحتَ ما أشْـبَهَ الحرْفَ والحروفَ مَعًا، ودليلُ ذلكَ تعريفُ السُّيوطِي (ت911هـ) لِلأدوات، بِقولِهِ: "وَأَعْنِي بِالْأَدَوَاتِ: الْحُرُوفَ وَمَا شَـاكَلَهَا مِنَ الْأَسْـمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَالظُّرُوفِ"[14]؛ إذنْ اسـتقرَّ لَدى المُتأخرينَ أنَّ الحرفَ أخَصُّ مُطلقًا مِنَ الأداة، فكلُّ حَرفٍ أداةٌ، وليسَ كلُّ أداةٍ حرفًا، ومِنَ الأدواتِ ما هو اسمٌ أو فعلٌ أو ظرْف أو حرف، ومِنها ما يَشـتركُ في الحرفيَّةِ والاسـميَّة، مثل: (مُنْذُ)، ومِنها ما يشـتركُ بينَ الحرفيَّةِ والفعليَّة، مِثلُ: (حاشا، وخَلا، وعَدا)[15].

ووضَّحَ تمَّامُ حسَّان (ت1432هـ) هذهِ العَلاقةَ من خِلال تَعريفهِ الأداةَ، بأنَّها: "مبنًى تقسيميٌّ يُؤدّي مَعْنَى التَّعليق"[16]؛ أي الرَّبط، فأورَدَ تَقسيمًا لَها بناءً على أصلِ وضْعِها، فَهيَ إمَّا: "أداةٌ أصليَّةٌ: وهيَ الحروفُ ذاتُ المعاني كَحرْفِ الجرّ والعَطْف، أو أداةٌ محوَّلةٌ: كالأدواتِ الظرفيَّةِ التي تتصـدَّرُ جُملةَ الشَّرطِ أو الاستفهام، والأسماءُ النَّكراتُ تستعمَلُ لإبهامِها استعمالَ الحَرْف، والنواسخُ الفعليَّةُ التي تُسـتَخدَمُ لِنقصِـها اسـتعمالَ الحرْفِ أو الضـمير، كنَقْلِ (مَنْ، ومَا، وأيْ) إلى معاني الشـرطِ والاستفهامِ والمصدريَّةِ والظرفيَّة"[17]، فكلُّها عناصـرُ رَابِطةٌ بَينَ أجزاءِ الجُملة، ولا تَدلُّ على معانٍ

مُستقِلّة[18]، بلْ: "هيَ كَلِمةٌ تُؤدّي وظيفةً نَحويةً عَامَّة، وهذه الوظيفةُ تَتَّضِحُ بالتعبيرِ عنِ المِعنى النَّحويّ العامّ لِلجُملِ والأساليب"[19].

ويظهرُ مِن تتبُّعِ كلامِ المتقدّمين وما ذكرهُ المُعاصرونَ أنَّ هُنالِكَ أكثرَ مِن مِعيارٍ في النَّظرِ إلى الحُروفِ والأدوات، فبِاعتبارِ التَّحقُّقِ الصَّادقِ عَلَيْها يَكونُ الحرْفُ أخصَّ مُطلقًا مِن الأداة، فكلُّ حرفٍ أداةٌ، ولا يَنعكِسُ كُليًّا؛ لِأنَّ بعضَ الأدواتِ كما تكونُ مِن جِنسِ الحُروفِ تَكونُ أسماءً وأفعالًا رابطة[20]، ولَو نظرْنا إلى مَفهومِ التَّعليقِ المَأخوذِ في مَفهومِ الأداةِ لَوجدْنَاهُ مَاثلًا في جَميعِ الأدواتِ دُون الحُرُوف، وبهذَا الاعتبارِ تكونُ العَلاقةُ بَينهُما العُمومَ والخُصوصَ الوجْهي، فالأداةُ أخصُّ مِن الحرْفِ مِن حيثُ التَّعليقُ، فَمِنَ الحُرُوف ما لا تُؤدَّى بِهِ وظيفةُ التَّعليق، بِدليلِ أنَّ الحُرُوفَ الزَّائدةَ لا تُسمَّى أدوات، في حين خُلِع على الأدواتِ مُصطَلَحُ (الأدواتِ الرَّابطة)؛ لِأنَّها تَربطُ الاسمَ بالاسمِ والفعلَ بالفعلِ، والفِعلَ بالاسم[21]، ولو دقَّقْنَا النَّظرَ إلى الوظيفةِ التي تُؤدي إلى تَغييرٍ في نظْمِ الكلامِ وتحويلِهِ مِن الخبرِ إلى الإنشاءِ والعَكْس أو مِنَ التشريكِ إلى الإضراب... إلخ وجدنا العَلاقةَ بَيْنهُما عمومًا وخصوصًا وجهيًّا أيضًا، ولا مَانعَ مِن اختلافِ العِلاقاتِ المَنطقيَّةِ في المَفاهيمِ؛ لِاختلافِ الاعتباراتِ وزَاويةِ النَّظَر.

ثالثًا: التركيب النَّحوي

لِغرضِ الوصولِ إلى حقيقةِ (التركيبِ النَّحوي) والمقصودِ مِنه لا بُدَّ أنْ يُسلَّطَ الضوءُ على جزئيهِ (التركيب والنحو) في الدائرةِ اللغوية أوَّلًا، حتَّى يَحصلَ مِن تصوّرِ مُفردتَي هذا المُركَّب التوصيفي تَعرُّفٌ على المقصودِ مِنه، فالمكوّن الأوَّلُ من هذا المُصطلح الوصفيّ يُوضَعُ في المعاجم ضِمنَ مُضعّف العينِ (ركَّب): إذ "تقولُ في تركيبِ الفَصّ في الخاتَمِ، والنَّصْلِ في السَهْمِ: رَكَّبْتُه فَتَركَّبَ"[22]، فإنَّه بذلك: "رَكَّبَ الشَّيءَ: وَضَعَ بَعضَهُ عَلَى بَعْضٍ"[23]، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿ لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ ١٩ ﴾[سورة الانشقاق: ١٩].

وظهرَ أنَّ (التركيبَ) في اللغةِ يَدلُّ على: الضَّمّ والجمعِ والتَّأليف؛ أي أنَّه يُوجِبَ وجُودَ شَيئين، فيُضَمُّ الأوَّلُ إلى الثاني حتَّى يَصيرا شَيئًا واحدًا[24].

وأمَّا النَّحوُ عندَ اللغويينَ فَيُطلَقُ ويُراد به القَصْدُ نَحْوَ الشّيء، فإنْ قُلتَ: نَحَوْتُ نَحْوَهُ، مَعناه: قَصَدْتُ قَصْدَهُ، ويُقالُ لِلطريقِ: النَّحْوُ[25]، ويَكُونُ "ظَرفاً ويَكونُ اسْماً، ونَحَاهُ يَنْحُوه ويَنْحَاه نَحْواً وانْتَحَاه"[26].

وَلم تَخلُ المعاجمُ من المدلُولِ الاصطلاحي لِعلْمِ النَّحو، وهو إعرابُ الكلامِ[27]، وأنَّه" انتِحاءُ سَمْتِ كلامِ العرَبِ في تَصَرُّفِهِ مِن إعرابٍ وغيْرِه؛ كالتَّثْنِيَةِ والجمْعِ والتحْقيرِ والتكْسيرِ والإضافةِ والنّسَب، وغيرِ ذلكَ لِيَلْحَق مَنْ لَيسَ مِن أَهلِ اللغةِ العربيَّةِ بِأَهلِها في الفصَاحةِ، فيَنطِقَ بِها وإنْ لم يَكُنْ مِنهم"[28]، وإطلاقُهم لِهذا المُصطلحِ على علمِ العربيَّةِ جَعلَ المُعاصرينَ يُقيّدونَه بِقولهم: إنَّه: "عِلمٌ

يَدرُسُ مَواقِعَ الكلماتِ دَاخِلَ الجُملة، والعلاقاتِ النَّحويَّة بينَها، ويُعرَفُ بِهِ أحوالُ أواخرِ الكلامِ إعرابًا وبناءً"[29].

وبعد أنْ تعرَّفْنا على مكوّنَي هذا المركَّب الوصفي، ونظرنا في دَلالتيْهِ الإفراديَّتَين نتناول هذا المركَّب الوصفي بكلّيته، فإذا كانَ عِلْمُ النَّحوِ قَائمًا على دراسَةِ التَّركيب وهو المقابل للإفراد[30]، وأنَّ النَّحوَ: "عِلْمٌ بِقوانينَ يُعرَفُ بِها أحوالُ التَّراكِيبِ العربيَّةِ مِنَ الإعرابِ والبِناءِ، وغيرِهِما"[31]، فإنَّ المُرادَ بالتركيبِ النَّحْويّ ضمُّ الكلماتِ بعضِها إلى بعْضٍ وِفقَ عِلاقاتٍ نحْويَّةٍ، فتوصيفه بالتركيب النَّحوي نابعٌ من قصديَّةِ توخي معاني النحو وعَلاقاته؛ إذ الكلام عندما يتركَّب وِفقَ قوانينِ النحوِ يُحدِثُ تلاؤمًا بين المفردات فتُضفى على الكلام دلالة تركيبيَّة، فضلًا عن الدَّلالةِ المعجميَّة لمفرداته[32]، كما تتغير وظائف هذه المفردات بسبب العَلاقات التركيبيَّة وآليات الترابط بين أجزاء التركيب.

وتبيَّنَ أنَّ مُصطلَحَ (التَّركيبِ) تَندَرِجُ تَحتهُ أنواعٌ مِن التَّراكِيب، هي:[33]

1. التَّركيبُ الإسناديُّ: إنْ اشتَملَ على نِسبةٍ بَينَ الألفاظِ تَحصُلُ بِها الفائدَة، نحو: (جاءَ زيدٌ)، (زيدٌ نشيطٌ).
2. التَّركيبُ الإضافِي: أي بإضافة اسم لاسم، نَحُو (كِتاب اللهِ).
3. التَّركيبُ الوَصفِي: نَحْوُ (إنسانٌ كامِلٌ).
4. التَّركيبُ المَزجِي: نَحْوُ (بَعْلَبَك، سِيْبَوَيْهِ).
5. التَّركيبُ العَددِيُّ: نَحْوُ (خَمْسَةَ عَشَر).

والكلامُ المفيدُ هو التَّركيبُ الإسناديُّ لَيْسَ غَيْر؛ لِأَنَّهُ تَركيبٌ تامٌّ يَحسُنُ السكوتُ عَليه، أمَّا الأنواعُ الأُخر فَلا تُسمَّى كلامًا بلْ هي تراكيبٌ؛ لِأنَّها غيرُ تَامَّةٍ تَفتقِرُ إلى الفائدة: "وَالحَاصِل أَنَّ الكَلَامَ لَا يَتأتَّى إِلَّا مِن اسْمَيْنِ، أَوْ مِن اسْمٍ وَفِعْل، فَلَا يَتَأَتَّى مِنْ فِعْلَيْنِ وَلَا حَرفَيْنِ، وَلَا اسْمٍ وَحرفٍ، وَلَا فِعْلٍ وَحَرْف، وَلَا كَلِمَةٍ وَاحِدَة؛ لِأَنَّ الإفادةَ إِنَّمَا تَحصُلُ بِالْإِسْنَادِ وَهُوَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ طَرَفَيْنِ (مُسْنِدٍ ومُسْنَدٍ إِلَيْهِ)"[34].

وصار (التَّركيبَ النَّحويّ) مُصطلحًا مُتداولًا عندَ اللغويّيْنَ المُحدَثين[35]، آخذًا مَجالًا واسعًا في الدِّراساتِ النَّحويَّةِ والبلاغيةِ الحديثة.

رابِعًا: أثر حروف المعاني في التركيب النَّحوي.

إنَّ التركيبَ الإضافيَّ لِمصطلحِ (حروف المعاني) ينبّهُ على القصديَّةِ المُستفادةِ من هذه الحروف، فَمفهومُ (المعنى) هو القَصْد، والكلام قائمٌ على القصْد والإفهام، وإيصالِ الفكرةِ لِلسامِع، وذلكَ يتمُّ بِحضورِ أقسامِ الكلم (الاسم، والفعل، والحرف)، ولِلاسمِ والفعْلِ مَعانٍ مُعجميَّة؛ كونُهما مَقصودَين لِذاتِهما، في حين لِلحرفِ دَلالة وظيفيَّةٌ تركيبيَّة؛ لأنَّه ليس مقصودًا لِذاته؛ لِذلكَ كان لا بُدَّ مِن وقُوعِهِ في التركيبِ واحتياجِهِ إلى الضميمة، بَلْ رُبَّما لا يستوي التركيبُ على سُوقه دون

حروفِ المعاني؛ لِأنَّها أدواتٌ رابطة، فَبِها يُؤدَّى التوكيدُ، والاستفهامُ، والنفيُ، والشرطُ، والعطفُ، والاستثناءُ، و... إلخ.[36]

وعندما وجَدَ النُّحاةُ أنَّ العَلاقةَ بين (الحرف والتركيب) تلازُميَّةٌ أعملوا فكرهم في دراسة الحروف، وبيانِ ماهيتِها وعملِها ووظيفتِها، فاستقرَؤوا كلامَ العرَب، واستعانوا بالقياسِ ومعارَضَةِ النُّصوصِ بَعضِها بِبعض[37].

وكانَ مِن سِماتِ كُتُبِ (حروفِ المعاني) الرَّبطُ بينَ معنَى الحرفِ وتأثيرِهِ في آلياتِ بِناءِ التراكيبِ النَّحويَّةِ، وَنَجِدُهم يَعرِضونَ المعنى أو المعانيَ وما ينطوي عليهِ من آثارٍ فيه، وينبّهُ السيوطيُّ (ت911هـ) إلى مَدى أهميَّة استيعابِ معاني الحروفِ ودَلالاتِها، وما لَهُ من دورٍ بارزٍ في اختلافِ أنماطِ التراكيب، ويقول: "اعلمْ أنَّ معرفة ذلكَ مِنَ المُهِمَّاتِ المَطلوبَةِ لِاختلاف مواقِعِها؛ ولِهذا يَختلِفُ الكلامُ والاستنباطُ بِحسبِها"[38]، وتَمْيِيْزُ معاني الحروفِ ضرورةٌ لِلْتعرُّفِ على آليةِ التعليقِ بينَ الكلم، وأسبابِ ذلك الاختلافِ وآثارِهِ في عملياتِ استنباطِ المعاني وما يَستلزِمُه مِن أحكامٍ وقواعِد.

إذن الجوانبُ النَّحْويَّةُ لِلأدوات تُمثِّل عند النَّحويينَ وحدةً كُلِّيةً تُقابِل في تكوينِها وحدَتَي الأسماءِ والأفعال، وتنْبَعُ أهميَّةُ الأدواتِ مِن عِلاقتِها الجوهريَّةِ بينَ تَيْنكَ الوَحدتَين، ومِن هذه الفِكرة انطلقتْ عمليةُ تجسيرِ العَلاقةِ بينَ معاني الحروفِ وما يتولَّدُ مِن اتصالِها بالتركيبِ النَّحويِّ مِنْ إعمالٍ أو إهمالٍ لِلأداة، وتوجيهٍ وتأويلٍ وتقديرٍ وحذفٍ داخلَ التراكيب[39]

الجانب التطبيقي

توطئة

المقصودُ من الحرف الثنائي: تركُّب حرف المعنى من حرفَي مبنى وهِجاء، وتتنوَّعُ الأدواتُ الثنائيَّةُ إلى الآتي:

1- أسماء تتركَّبُ مِن حرفيْنِ، نحوُ: (مَعَ، ومَنْ، وهُوَ).
2- احتماليَّة الاسميَّة والحرفيَّة على حدٍّ سواء، نحو: (إذ، وما).
3- أدواتٌ هي أصلٌ بنفسِها، نحو: (في).
4- أدواتٌ مركَّبةٌ مِن اجتماع حرفين لِيتألَّفَ حرفٌ يحمل معنى الحرفين، والخلاف في تركُّبِها واسع، نحو: (لَنْ) المتركبة مِن (لا) و(أنْ) فدلَّتْ على النفي والاستقبال.
5- الحرف الثنائي المتشكِّل مع المدخول، مركَّبًا معه، نحو: (أل).
6- وأغلبها تكتبُ منفصِلةً عن مدخولها، نحو: (قَدْ، وفي).
7- مِن الأدوات الثنائية ما يتعلَّقُ بالفعل ومعناه كحروف الجرّ، ومنها ما لا يتعلَّق كحروفِ العطف.

8- بعض الأدوات الثنائيَّة حروف عاملة، وهي: (إذ، وعن، وفي، وكي، ولم، ولن، ومِن، ومُذ)، وحروف غيرُ عاملة، وهي: (أنْ، وأل، وأم، وأو، وأيْ، وإيْ، وبل، وقدْ، وهَا، وهَلْ، ووَا، ووَيْ، ويَا)، وحروفٌ عاملة تارةً وغير عاملة تارةً أخرى، وذلك وفق ما تدلُّ عليه مِن معنى، وهي: (إنْ، ولا، وما)[40].

وبعدَ الانتهاء من بيان هذه الأنواع نتناولُ الحروف الثنائيَّةِ غير العاملة والتي ترتبطُ دلالاتها بتراكيبها وِفقَ الترتيب الآتي:

أوَّلًا: (قَدْ)

من حروف المعاني الثنائية التي اختلفتْ أنظمتُها التركيبيَّة باختلافِ المعاني التي تكتنِفُها (قد)، التي صنَّفها ابنُ هِشام إلى: حرفيَّة واسميَّة، مع أنَّ أكثرَ ورودِها حرفًا، فالاسميَّةُ على وجهين؛ أحدُهُما: بمعنى (حسْب)، نحو (قد زيدٍ درهمٌ)، وتستعملُ مبنيَّةً تارةً، وأخرى مرفوعةً بالضمة، وثانيهُما: أنْ تكونَ اسمَ فعلٍ بمعنى (يكفي)، نحو: (قد زيدًا درهمٌ).

أمَّا (قدْ) الحرفيَّة التي نحن بصدَدِ الحديث عنها فمعانيها الواردةُ في المغني خمسة، هي: التوقُّعُ، والتقريبُ، والتقليلُ، والتحقُّقُ، والتكثير[41]، وإنْ كانَ الإخبارُ هو المعنى الأوَّل الذي تنطوي عليه تلكَ الدَّلالاتُ الثانوية، والإخبار يتحقَّق في أزمنة تختلف حسْب المعنى الذي يُريده المُتكلم؛ لِذلك كان للتوقُّع نوعان:

1- إفادة معنى توقع الفعل وانتظاره من المتكلم ويلزم دخولُ (قد) على تركيبٍ فعليٍّ مصدَّرٍ بفعل مضارعٍ، نحو: (قدْ يخرجُ زيد).

2- كون التوقع صادرًا من السامع ويلزم الإخبار بـ(قد) الداخلة على تركيب مصدَّرٍ بفعل ماضٍ، نحو: (قد خرجَ زيدٌ)[42].

والعَلاقة بين معنى الحرف والتركيب الفعلي الذي تدخل عليه عَلاقة اقترانية وتلازمية، ولذلك قال ابن هشام: "أمَّا الحرفيَّةُ فمختصَّةٌ بالفعل المتصرِّف الخبريّ المثبت المجرَّدِ من جازم وناصب وحرف تنفيس"[43]، وذلك لأنَّ دَلالات (قد) التي تتعلَّق بأزمنةِ الفعل اقتضت أنْ تتصل بالفعلِ المتصرِّفِ الأزمنةِ دون الجامد المُقتصِر على الحدثِ دونَ الزمن كـ(نِعمَ، وبِئس، ولَيْس، وعَسى)، واختصاصُها بالفعل جعلها كأحد أجزائه؛ ولهذا لم تعمل فيه، كما أنَّ دلالة الإخبار في الحرف تحضُر عند دخوله على الفعل الخبري خاصة فلا تجتمع مع الإنشاء كجملة الدعاء[44]؛ و(قد) حرفٌ معضِّدٌ لمعنى الإخبار في الفعل؛ لذلك كان غيرَ مؤثرٍ في مدخوله فلم يعمل في الفعل، بل هو معه كالجزء، حتى إنَّه لا يُفصل عن الفعل إلَّا بالقسم، نحو قول الشاعر في صدر البيت[45]:

(أخالِدُ، قَدْ، وَاللهِ، أوْطَأتَ عَشْوةً)

وتحديد مدخوله بالثبوت دون النفي؛ "لأنَّه توكيدٌ، والجَحْدُ لا يُؤكَّد، ألا ترى أنَّك تقول: ما ذهبتُ، ولا يجوز: ما قدْ ذهبتُ؟"[46].

وبهذه التوطئة للحرف (قد) نكون قد فتحنا بابًا لمناقشة تنوُّعِ دَلالاتِهِ، وأثرِ تلك الدَّلالاتِ في فهمِ التركيب، وذلك من خلال شاهد قرآني حُمِلَ فيه (قد) على أكثرِ من دَلالة، وهو قوله تعالى: چ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ چ[سورة النور:64]، إذ صنَّفهُ ابنُ هشام ضمنَ دَلالة (التقليل) بداية الأمر، وذكرَ أنَّ: "المعنى الثالث لها: التقليل، وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل، نحو:(قدْ يصدقُ الكذوبُ)[...] وتقليلُ مُتعلَّقهِ، نحو قوله تعالى: چ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ چ[سورة النور:64]؛ أي: إنَّ ما أنتم عليه هو أقلُّ معلوماته سبحانه"[47]، ثمَّ ذكرَ دَلالتَه الثانية التي حملهُ عليها الزمخشري وهي (التحقيق)، وكلُّ توجيه دَلالي من هذه التوجيهات له عِلَّتُه في فهْم نمطِ التركيب، ويترتب على إرادة (التقليل) أنْ يكون الفعل مضارعًا على ما فُهِمَ من ظاهر كلام سيبويه والزمخشري وابن مالك؛ وحملوا معناها على (ربَّما)[48]، يقول ابن إياز (ت681هـ)[49]عن (قد): "يفيد مع المستقبل التقليلَ في وقوعه أو في مُتعلَّقه"[50]، ولم يؤيد ابن هِشام دلالة (التقليل) في الآية؛ إذ رجَّحَ أنْ يكونَ التقليلُ دَلالةً ثانويَّة تحصُل من الحرفِ بعد تركُّبَه في الجملة بِمُساندةِ مَقامِ الكلام، فضلًا عن دَلالةِ التحقيقِ الأصلية لِلحرف سواءٌ كان مدخول الحرف ماضيًا أو مضارعًا[51]، وشاهد (تحقيق القلة) المثال السابق (قد يصدق الكذوب)، في حين كان توجيه دلالة (قد) في الآية للتحقيق المحض[52]، واتضح من إلحاق ابن هشام الآيةَ بالمعنى الخامسِ من معاني (قد) وهو (التحقيق)، مع أنَّ هذه الدَّلالة تلازِمُ الماضي على الأكثر، لِكون التحقيق أو التوكيد يتناسبُ مع أمرٍ انتهى زمنه ومضى، وتدخل (قد) التوكيدية على فعل ماض؛ سواء كان ماضيَ اللفظ والمعنى، نحو: (قدْ قامَ زيدٌ) في تقدير جواب من قال: (هل قام زيد أو لم يقمْ؟)، فـ(قد) في تقدير الجواب حققت القيام[53]، أو ماضي المعنى دونَ اللفظ؛ أي: تدخلُ على لفظ الفعلِ المضارعِ وتحوّلهُ إلى الماضي، أو تفيدُ تحقيق حصوله في زمن الحال أو الاستقبال إن دلَّ على ذلك دليل[54] ، وما كان من ابن هشام إلَّا أنْ يُرجِّح دَلالة (التحقيق) بقوله: "وَلَكِن القَوْل بالتحقيق [...] أظهر"[55]، وذلك بعد عرْضِهِ تفسيرَ الزمخشري لها، بقوله: " أدخلَ (قَدْ) ليؤكِّدَ عِلمَهُ بِما هُم عليْهِ مِنَ المُخالَفة عن الدِّينِ والنِّفاق، ومرْجِعُ توكيدِ العِلمِ إلى توكيدِ الوَعيدِ؛ وذلك أنَّ (قَدْ) إذا دخلتْ على المضارع كانت بمعنى (رُبَّما) فوافقتْ (رُبَّما) في خروجِها إلى معنى التكثير"[56]، إمَّا على أنَّ (التحقيقَ) مُرادٌ مِنه الحالُ والاستقبال، وقرينةُ المقام تدُلُّ على ذلك؛ لأنَّ الله تعالى مُتَّصِفٌ بالعلم مُنذُ الأزَل ولا يَزَال، ودَلالة (التكثير) توحي بالتوكيد؛ لأنَّ (قدْ) مثلُ (رُبَّما) تأتي لِتوكيدِ الفعلِ وإثباتِ تَحقيقهِ[57]، أو اتباعًا لِرأيِّ ابنِ مالك وهو أنَّ (قدْ) في (التحقيق) تصرِف المضارع إلى الماضي، ويكونُ معنى الفعل المضارع (يَعلمُ): عَلِمَ؛ أي: إنَّ الله تعالى أخبرَهم أنَّه قد عَلِمَ ما في نفوسِهم من الإيمانِ أو النفاقِ والإخلاصِ أو الرِّياء، وخصَّ منهم بالذكْرِ المُخاطبين مِن مُنافقي يومِ الخندقِ كي يكونَ ذلكَ حُجَّةً عليهم[58]، وقرينةُ المَقام المُحصَّلةِ من مناسبةِ الآية وما وَرَدَ قبلَها من آياتٍ أفادتْ إثبات دَلالة (التحقيق) لِلفعلِ الماضي معنًى، في حين يوجِّه الشيخ الشعراوي (ت1419هـ) دَلالة التحقيق لِـ(قد) في ذلك التركيبِ بأنَّ ما كانَ مِنْ زَمنٍ لأفعالِ الله – سبحانه- فكلُّه يَرجِعُ إلى الماضي[59].

إنَّ عرضَنا لِدَلالاتِ الحرف (قد) في هذه الآية وما وجدنَاهُ مِن خلافٍ في الدَّلالات يجرُّنا إلى اختلاف في تحديد زَمن الجملة الفعلية وتحديدِ ما يقعُ عليه مدْلولُ الحرفِ، فمَن قال بِدَلالةِ (التقليل) حَصَرَها بِمتعلَّقِ الفعل وهو مفعول (يَعلَم)، مُنطلقًا مِن قاعدةِ دُخولِ (قد التقليلة) على الفعل المضارع لفظًا ومعنى، معَ أنَّ الدَّلالة واقعةٌ على مُتعلَّق الفعل، وأمَّا مَن رجَّحَ دَلالة (التحقيق) فقد أنزلَها على الفعل ذاتِه، ولو كان زَمَنُه ليسَ ماضيًا، لكنْ بِاعتبارِ أنَّ (قد) مِمَّا: "يصرِفُ المضارعَ إلى الماضي"[60]، ويستوقفُنا كلامُ ابن عاشور (ت1393هـ)، إذ يقول: "(قد) تحقيق للخبر الفعلي، فهو في تحقيق الجملة الفعلية بمنزلةِ (إنّ) في تحقيقِ الجُملةِ الاسمية[...]، ومعنى (التحقيقِ) مُلازم له، والأصحُّ أنّهُ كذلكَ سواءٌ كانَ مدخولُها ماضياً أو مضارعاً"[61]، ونفْهَمُ مِن كلامِهِ أنَّ دَلالة (التحقيق) مُحصَّلة مِن نوعي التركيبِ الفِعلي (الماضي والمضارع) اللذين تدخلُهُما (قد)، أمَّا دَلالة (التقليل) فهي دَلالةٌ تُستشَفُّ مِن دُخولِ (قد) على تركيبٍ فِعلُهُ مُضارعٌ حَصرًا، فضلًا عن أنَّها دَلالةٌ فرعيَّةٌ عن دَلالة (التحقيق) الأصليَّة.

والذي يهمُّنا أنَّ اختلافَ فهمِ دلالة الحرف يُمارس أثرًا في انصباب ذلك المعنى على مكونات التركيب، إذ التقليل يجعل معناه منصبًّا على المفعول مع بقاء المضارع على أصله، والتحقيق يجعل معناه منصبًّا على الفعل مع تغيُّرٍ في مدلول الفعل من المعنى الحالي إلى المعنى الماضي.

ثَّانيًا: (لَو)

للحرفَ الثُّنائي (لَوْ) دَلالاتٌ ثلاث، فهو إمَّا أداة: (شرطيَّة، أو مصدريَّة، أو للتمنيّ)، لكنَّ ابنَ هِشام أوصلَ دَلالاتِهِ إلى خمسةِ أوجهٍ؛ إذ أضافَ دَلالة (العرْض) نحو: (لَوْ تأتيني فتحدِّثَني) كما صنَّف الشرط بـ(لَوْ) إلى قسمين؛ أحدهما: لعقد السبب بالمسبَّب في الزمن الماضي، والثاني: لعقد السَّبَبِ بالمسبَّب في الزمن المستقبل كـ(إنْ)، كما ناقشَ الخلاف في كيفية إفادة الشرط من حيثُ امتناعُه أو امتناعُ الجواب أو عدمُ امتناعهما[62].

وفي وجه (المصدريَّة) يعرض ابن هِشام شاهدًا احتملت فيه (لو) دلالة التوكيد؛ بأنْ تكون موصولًا مصدريًّا، ودلالةَ التَّعلُّق بأنْ تكون حرف شرطٍ، فضلًا عن احتمالها دَلالة التمنيّ؛ وكان تعدُّدُ الدلالات لهذا الحرف في النصّ مؤثِّرًا في تركيبه وداعيًا لنا إلى إيرادِ هذا الشاهد أمثولةً تطبيقيَّة، وهو قوله تعالى: ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٢﴾ ﴾[سورة الشعراء:102][63]، ومناسبة الآية: أنَّ الله تعالى يخبرنا عن الغاوين يوم القيامة حين يُحكَم عليهم بدخول جهنم، ولسانُ حالهم يقول: فلو أنَّ لنا رجعةً إلى الدنيا كي نعمل على إطاعة الله حتَّى ننالَ الشفاعة، والكرَّة: مرة من الكرّ وهو الرجوع[64]، و:"(فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ)؛ أَيْ: نَصِيرَ مِنْ جُمْلَتِهِمْ"[65]، وتعرَّض ابن هِشام في هذا الشاهد لرأي ابن مالك حول دلالة التوكيد، فضلًا عن ذكره لِتَحقُّقِ دلالة التمني في (لو)، وبناءً عليه يكون أثر كل دلالة في تركيب الآية كالآتي:

1- دلالة (لَوْ) على المصدرية مع إفادة معنى التمنِّي؛ لأنها بمعنى (أنْ) في الاستقبال؛ وتكون (لَوْ) حرفًا موصولًا مصدريًّا يصلُح في موضعه (أنْ)، على أنَّها لا تنصب المضارع بعدها، ولاتفتقر إلى جواب[66]، بل تحتاج إلى فعلٍ مقدَّرٍ، وهو: (ثبتَ) يكونُ صلةً لها حتَّى تُكوِّنَ معه مصدرًا، بتقدير: (لو ثَبَتَ أنَّ لنا كرَّةً)، و(لو) مؤكِّدةٌ لـ(أنْ) الواردة بعدها[67].

2- دلالة (لَوْ) على التعليق؛ لِأنَّها حرفُ شرطٍ: "لِمَا كانَ سَيقعُ لِوقوعِ غَيْرِهِ"[68]،- وهو أصل معانيها- ويَلزم أنْ يليها فعل شرطٍ مذكورًا أو مقدَّرًا وجواب شرط؛ ولذلك يقدَّران بـ(لو ثبتَ أنَّ لنا كرَّةً فنكونَ من المؤمنين لَسَرَّنا ذلك) أو(لَفعلْنا كَيت وكَيت)، أو: (لَوجدْنَا شفعاء وأصدقاء، أو لَعملنا صالحًا)، فامتنعت أفعالهم لامتناعِ رجوعِهم إلى الدنيا، وأحالتْ (لَوْ) زمن المستقبل إلى الماضي[69]: "لأنّ (لو) من القرائن التي تخلِّص المضارع لمعنى الماضي إذا كانت حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره"[70]، ويكون الحرف المشبَّه بالفعل مع مدخوليه في محلِّ الرفع فاعلًا لفعل الشرط المُقدَّرِ بعد (لو)، والفعل (نكون) المنصوب بـ(أنْ) المضمرة هو مصدرٌ منصوب عطفًا على (كرَّة)؛ أي: (لو أنَّ لنا كرة فكونًا)[71].

3- دلالة (لَوْ) على التمني مجازًا؛ لِما بين (لَوْ) و(ليْتَ) من التلاقي في المعنى، لا في اللفظ والعمل[72]: "لأنَّ الرجلَ إذا قالَ: (لَو أنّي كنتُ فعلتُ كذا وكذا) فإنَّما يُريد: (ودِدْتُ لو كنتُ فَعلْتُ)"[73] من باب التحسُّر والندم، ويكون المعنى: (لَيْتَ لَنَا كَرَّةً)، وتمنَّى الكفَّار الرجوع حين لم ينفعهم[74].

وتتَّضِحُ من نصّ ابن هِشام الآتي كيفية تجسير العَلاقة بين دلالة التمني وما يظهر من آثارها في التركيب، بقوله: "وَالرَّابِع: أَنْ تكون لِلتَّمَنِّي[...]، قيل: وَمِنْه: لَيْتَ لَنَا كَرَّةً ؛ أَي: (فلَيْتَ لنا كرةً)؛ وَلِهَذَا نُصِبَ (فنكونَ) فِي جوابها كَمَا انتصب (فأفوزَ) فِي جَوَاب (لَيْت) فِي: ﴿ وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧٣﴾ ﴾[سورة النساء:73]"[75]، ومع أنّه صرَّح بدلالة التمني لكنَّه أشار إلى اختلاف الآراء في (لو) هذه على ثلاثة أقوال:

- الرأي الأوَّل: وهو القائل بأنَّها للتمنِّي حصرًا وهي معه قِسمٌ برأسه؛ أي: ليست (لَوْ) بشرطيَّةٍ ولا مصدريَّة؛ لذلك لا يفتقر التركيب معها لجواب شرط؛ وذلك على القول المشهور عند النحاة ومنهم ابن الضائع (ت680هـ)[76]؛ بأنْه إنْ: "لم يُقصَد تعليقُ الامتناعِ على امتناعٍ تمحَّضَتْ (لَوْ) لِلتمنّي؛ لِمَا بينَ الشَّيءِ المُمْتنعِ وبينَ كَوْنِهِ مُتمنًّى مِنَ المُناسَبَة"[77]؛ فلا أثر للشرط؛ ولذلك يكون تركيب (فنكونَ) مُتعلِّقًا بأسلوب التمني قبله، و(الفاء) للسببية وواقعةٌ في جوابٌ التمني الذي أفاده (لَوْ)[78]، و(لَوْ) نائب عن فعل مقدَّر وهو (نتمنى) تتعلَّقُ به (أنَّ) ومدخولاها بوصفها مفعولًا به لها[79].

الرأي الثاني: القائل بأنَّها امتناعيَّةٌ أُشربت معنى التمني[80]، و: "أصلها (لَوْ) الشرطية، لكنَّها تُنُوسي منها معنى الشرط، وأصلُها: (لو أُرجِعْنا إلى الدنيا لآمنّا)"[81]، وجواب الشرط مقدَّر مع (اللام)، بعد ذكر جواب التمني بـ(الفاء)، وجاز أنْ يُجمعَ لها جوابان.

الرأي الثالث: القائل بأنَّها مصدريَّة لكن أغنتْ عن فعل التمني، ولا تكون كذلك إلا بعد مُفْهِمِ تَمَنٍّ، وهنا يكون لها جواب مقرون بـ(الفاء) أيضًا كجواب (ليت) في التمني الإنشائي باعتبار حذف فعل التمني لدلالة الحرف الموصول المصدري (لَوْ) عليه، وهو المختار عند ابن مالك[82].

وبعد تعرَّض ابن هِشام لنصبِ الفعل (نكون) بعد (الفاء) بتقدير (أنْ) المصدرية؛ لوقوع الفعل جوابًا للتمنِّي بـ(لو)، ردَّ رأيه بنفسه بأنَّه لا دليل على ذلك فقد يكون الفعل منصوبًا بـ(أنْ) مضمرة جوازًا بعد (الفاء)، والمصدر المنسبك في محلِّ النصب عطفًا على الاسم الخالص قبله وهو (كرةً)، والتقدير: (ليت لنا رجوعنا فكونَنا من المؤمنين)، وتكون (لو) شرطية امتناعية وجوابها محذوف[83].

والخلاصة من الآراء التي ناقشت اختلاف الدلالة وما ينضوي تحتها من اختلاف في التراكيب النَّحويَّة أنَّ الحرف (لَوْ) لمَّا كانَ فرعًا عن (أنْ) المصدريَّة في الصلة والتوكيد، وعن (إنْ) في الشرط والتعلُّق، وعن (ليتَ) في التمنِّي، اقتضى ذلك أنْ يكون غيرَ عاملٍ في التركيب سوى أنَّه يضفي عليه الدلالة المقصودة من قِبَل المتكلم، وبناءً عليها يختلف التوجيه الإعرابي للتركيب، فلو لاحظَ المتكلِّم التوكيد بالمصدريَّةِ يتوجَّبُ تقدير فعلٍ يكون صلةً لها؛ وامَّا لو لاحظَ دلالة الشرطيَّة فيتوجَّبُ تقدير فعلِ شرطٍ وجوابِه، ويكونُ المعطوفُ بـ(الفاء) منصوبًا بـ(أنْ) جوازًا؛ لأنَّه عطفَ على الاسمِ الخالِصِ قبله وهو (كرةً)، في حين أنَّ ملاحظَةَ دلالة التمني تحقِّق الاستغناء عن الفعل، ويكونُ المعطوفُ بـ(الفاء) السببيَّةِ منصوبًا لوقوعه بعد الطلب.

ثالثًا: (هَلْ)

إنَّ تناولنَا لِلحرف (هَلْ) ينطلقُ مما له من معانٍ، مع أنَّ ابنَ هِشام لم يذكر سِوى أنَّها: "حرفٌ موضوعٌ لِطلبِ التَّصديقِ الإيجابيّ دون التَّصوُّرِ، ودون التَّصديقِ السلبيّ"[84]، لكنَّهُ حينَ قارَنَ بينها وبين (الهمزة) ناقشَ دلالتَها على معنى التقريب والتحقيقِ والتَّوقُّع، وهنا نتساءل أهي معانٍ أخرى لـ(هَلْ) أم دلالاتٌ تتضمَّنُها؟ وللجوابِ نقول: تنقسِم (هَلْ) على قسمين:

1- (هَلْ) باعتبارِ معناها الذي وضِعت له وهو التحقيقُ، فهي حرفٌ بمنزلة (قَدْ)، وبناءً عليه تكونُ مختصَّة بالدخول على الجملِ الفعليَّة.

2- (هَلْ) باعتبار معناها المجازي الاستعمالي وهو الاستفهام، فهي حرف بمنزلةِ (الهمزة)[85] لكنَّها للتصديق الإيجابيّ، وهو الاستفهامُ بـ:"طلَبِ إدراكِ وقوعِ النسبة أو لا وقوعِها"[86]؛ أي: استفهام عن حصول النسبة لا تخصيصها كما في (الهمزة وأم)، وتدخل على الجمل الاسميَّةِ والجمل الفعلية[87]،

ولِغرَضِ الوقوفِ على معنى (هَلْ) الوضعيّ والاستعماليّ وبيانِ أثرِهما في نمط التركيبِ اخترنا شاهدًا أوردَه ابنُ هِشام وهو قولهُ تعالى: ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ۝١ ﴾[الإنسان:1]؛ إذ قال: "والعَاشِرُ: أَنَّهَا تَأتِيْ بِمَعْنى (قَدْ)، وَذَلِكَ مَعَ الفِعْل، وَبِذَلِك فَسَّرَ قَوْلَه تَعَالَى: هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا "[88]؛ أي: (قَدْ أتَى)، فنزَّلها منزلة (قَدْ) التي للتحقيق، وهو مقصدُ سيبويه بقولهِ: "(هَلْ) إنمَّا تكونُ بِمنزلَة (قَدْ)، وَلكنَّهم تَركُوا (الألِفَ)؛ إذْ كانتْ (هَلْ) لا تقَعُ إلاَّ فِي الاسْتِفهَام"[89]، ويُفسِّرُ الزمخشريُّ كلامَهُ: بِأنَّ الدلالة هي التقرير بِـ(الهمزةِ) والتقريب بـ(هَلْ)، على اعتبار أنَّ (هل) لا تكون بمعنى (قَدْ) إلَّا إنْ اقترنت بـ(همزة الاستفهام) لفظًا أو تقديرًا[90]؛ "لِأَنَّها [عندما] تخرجُ عَنْ حَدِّ الِاسْتِفْهَام تَدخلُ عَلَيْهَا حُرُوفُ الِاسْتِفْهَام، نَحْوُ قَوْلِك: (أَمْ هَل فَعلْتَ؟)"[91]، والمعنى للآية: (أقد أتى على جنسِ الإنسانِ قبلَ زمانٍ قريبٍ حينٌ منَ الدَّهرِ لم يكنْ كَذا؟)، فيجابُ بِتقريره: (نعم قد كان...)[92] ، وبعضُهم نَسَبَها إلى التوقُّع بِأنَّ المُتكلِّم يَنطِقُ بِالكلام والسامعُ يتوقَّعهُ مِنه، وهو ما قالَه تعالى لما أَتَى على آدم (عليه السلام) من زمانٍ كان فيه طينًا قبل أنْ يُنفَخُ فيهِ الرّوح، والرأيُ أنَّها على أصلِ وضعها لمعنى التحقِيق؛ لِورُودِها مع الفعل الماضي[93].

ولمَّا كانَ مدارُ البحثِ أثرُ الدلالةِ في التركيبِ النَّحويّ كانَ لِزامًا علينا أنْ نَذْكُرَ عَلاقة (هَلْ) بـ(قَدْ)، ومِما لا شكَّ فيه أنَّ سيبويه يُعيِّنُ أصالةَ (هَلْ) في نزولِها مَنزلةَ (قَدْ)، و(قَدْ) لا يأتي بعدَها إلَّا الفِعل، وعِندَ إفادةِ التحقيقِ يليها الفعلُ ماضيًا؛ ولِذلك لمَّا كانتْ (هَلْ) بِمعنى (قد) وضعًا كانتْ دَلالةُ التحقيقِ والتقريبِ راجحةً في الآية، لَكنَّهم حينَ قرَنوا مَجيئَها بِهمزةِ الاستفهامِ اعترضَ ابنُ هِشامٍ بأنَّها قد تكونُ لِلتحقيق المحضِ وإنْ لمْ تأتِ (الهمزة) لفظًا أو تقديرًا، والتركيبُ الواردُ فيهِ لا يزالُ الحرفُ (هَلْ) دالًّا على الاستفهام، ولَمَّا جاءَ التَّعبيرُ القُرآنيُّ بالاستفهامِ عادِلًا عِنِ الإخبارِ بصورتِهِ الحقيقيَّة، وهيَ: (قَدْ أتَى على الإنسانِ حينٌ مِنَ الدَّهرِ لَمْ يَكُنْ شَيئًا) كانَ ذلكَ لِغايةٍ بلاغيَّةٍ، وهيَ إشراكُ المُخاطبين في الأمرِ؛ لِيُجيبوا ويُقرُّوا بِأنفُسِهم بِقُدرةِ اللهِ تعالى على البعثِ والنُّشُور، ولو أجابوا لَقالوا: نَعَمْ، أتى ذلكَ على الإنْسَان[94].

وأمَّا قوله: (فسَّرَ جماعةٌ) يعني بِه أنَّ احتماليةَ ورُوْدِ (هَلْ) بمعنَى (قَدْ) لا تمنعُ من إيرادِ المَعنى الآخرِ في الآيةِ وهو الاستفهام، فإنْ كانَ محضًا فالسؤالُ عن الأمْرِ لِغرابتِهِ، ويكونُ التقدير: (أأتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئًا؟)، وهو الأكثرُ معها حينَ يليها الفِعل[95] ، على أنَّ المفسرين يوجهونَ الدلالة إلى الاستفهامِ التقريريّ لا المَحض؛ إذ يستحيلُ أنْ يكونَ استفهامًا حقيقيًّا؛ لِصدورِهِ منَ الله تعالى، والتقريرُ بـ(هَلْ) لِمن أنكرَ وجودَ البعثِ والنُّشور، ويكون تقديرُ المعنى: (ألم يأتِ حينٌ لا وجود للإنسان فيه؟)؛ فيكونُ الجوابُ: (قَدْ أتى)[96]، وتضمُّنَها معنى الاستفهام منتقلٌ إليها من (الهمزة)، فهو معنى طارئٌ عليها؛ "لِأنَّ أصلَ (هَلْ) أنْ تكون بمعنى (قَدْ) لكنَّه لَمَّا كَثُرَ استعمالُها في الاستفهام استُغنِيَ بها عن (الهمزة)، كذا الحالُ مع اسماءِ الاستفهام (مَنْ، ومَا، ومتى... إلخ)[97]؛ إذنْ الاستفهامُ التقريريُّ مُستفادٌ مِنْ (هَلْ) وحدَها دُونَ تقديرِ (همزةٍ)

قبلَها، ومعلومٌ أنَّ الاستفهامَ يكونُ عن المُبْهم مِنَ الحدَثِ أو الذَّات؛ وبناءً عليه يدخلُ حرفَا الاستفهام على الأسماءِ تارةً وعلى الأفعال أخرى، نحوُ: (هَلْ زَيدٌ قائمٌ؟) و(هَلْ قَامَ زَيدٌ؟)، فلَم تَختصَّا؛ لِذلكَ لَم تَعمَلا[98]، وعدمُ الاختصاصِ لِـ(هَلْ) في الاستفهامِ نابعٌ مِن انتقالِها إليهِ وشبَهِهَا بِـ(الهمزة) وانسحابِها مِنْ أصالَتِها الوضعيَّةِ التي تخصُّها بالدُّخولِ على الفِعل[99].

ولَمَّا دخلتْ (هَلْ) الاستفهاميَّةُ على الجُملِ الاسميَّةِ الصدرِ والعجزِ كقوله تعالى: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﭼ [الأنبياء:80]، كانَ ذلك بسببِ عُروضِ معنَى الاستفهام فيها؛ و"لِأنَّها إذا لم ترَ الفِعلَ في حيِّزِها تَسلَّتْ عَنهُ ذاهلةً"[100]، والحُكمُ لِلمعنى الطارئِ حينَ لا يكونُ لِلأصلِ دليلٌ لِلرجوعِ إليه.

لَكنْ يكمُنُ فرقُها عن (الهمزة) في حالةِ دخُولها على جُملةٍ اسميَّة الصدرِ فعليَّةِ العَجْز، كقولِنا: (هَلْ زيدًا ضَربْتَ؟) أو (هَلْ زَيدٌ قَامَ؟)، بإنَّه يُوجَبُ النَّصبُ لِـ(زيدٍ) على المَفعوليَّة، ورَفعهُ على الفاعليَّة بِتقديرِ فِعْلٍ بَعدَها يُفسِّرُهُ الفعلُ اللَّاحِق[101]، ويعلِّلُ الأشموني (ت900هـ) عدمَ جوازِ وقوعِ المرفوعِ بعدها مبتدأً، ووجوب نصْبِ المفعول بهِ بعدها بِأنَّ ذَلك مِنْ بابِ الاشتغالِ حَالَ وقوعِ الفِعلِ في تَركيبِها، ويكون المفسِّرُ كالبدل من المقدَّر؛ إذ لا يجوز رفع الاسم بعدها مبتدأً؛ لأنَّ ذلك يخرجُها من باب الاختصاص بالفعل[102]؛ لِأنَّها: " إنْ رأتْهُ [الفِعلَ] في حيِّزِهَا حنَّتْ إليهِ؛ لِسابقِ الأُلفةِ، فَلمْ ترضَ حِينئذ إلَّا بِمُعانَقَتِه"[103]، وتَقديرُ الفعلِ هو: (هَلْ ضربْتَ زيدًا ضَربْتَهُ؟)، و(هَلْ قَامَ زَيدٌ قَامَ زَيدٌ؟)، وتوجيهُ جوازِ تغليبِ التقديرِ على التصريحِ هُو مُجرَّدُ الاهتمامِ بِالمُقدَّم؛ لهذا فالجُملة معهُ اسميَّةٌ صورةً، فِعليَّةٌ تَقديرًا[104].

إذنْ (هَلْ) حِينَ تكونُ لِلتحقيق تَتَحيَّزُ مَوضِعَ (قَدْ)، وهو الأصلُ فِيها، وتدخلُ على الأفعالِ لا غير؛ لِأنَّ هذهِ الدلالة مُقيَّدةٌ بِالأحداث، وحينَ تكونُ لِلاستفهامِ تتحيَّزُ مَوضِعَ الهمزة، وهو معنًى طارئٌ عليها؛ وتدخلُ الجُملةَ بِنوعيْها (الاسميَّة والفعلية)، لكن لو دخلتْ على جُملةً فعليَّةً أو جملةً اسميَّةً محضةً خاليةً مِنَ الفِعلِ فَلا تحتاجُ إلى تقدير، لَكن لَو دخلتْ في جُملةٍ اسميَّة الصَّدرِ فعليَّة العَجْزِ مارستْ وظيفتها التي وضعتْ لها في التحقيق؛ لَذا تحتاجُ إلى تقديرِ فعلٍ يُفسَّرُ بِالفعلِ المَذكورِ بعدَه، ويَنصبُ الاسمُ التالي لِـ(هلْ) مفعولًا، ويَرفَعُ فاعلًا، وعِلَّةُ ذلكَ أنَّ الاستفهامَ لَمَّا كانَ طلبًا لِحصولِ النِّسبةِ في الأحداثِ والذَّوات اتَّسعَ تَركيبُه فاحتوى الذَّواتِ لِحالِها، أو الذَّواتِ معَ الأحداث، فإنْ كانَ المُستفهَمُ عنهُ ذواتًا فلا حاجةَ لِلتقدير، وأمَّا حينَ يُذكرُ الحدَثُ تاليًا للاسمِ فيحتاج إلى التقديرَ؛ لِأنَّ (هلْ) في الاستفهام لَمَّا كانت لِطلبِ حُصولِ النِّسبةِ، لا لِطلبِ التَّخصيصِ اقتضى تقديرُ المُستفهَمِ عنهُ المَذكورِ بعدَ الذَّات؛ لِأنَّكَ حينَ تسألُ بـ: (هَلْ زَيدٌ قامَ؟) فإنَّك تسألُ عن حُصولِ القِيامِ وعدَمِه، لا عن حُصولِهِ مِنْ زيدٍ أو غيرِه؛ لِذلكَ وصفَ الأشموني (ت929هـ) التقديرَ بِحنينِها لِما بينَها وبينَ الفِعلِ مِنَ الأُلفة.

النتائج

وبعد أنْ اكتملَ البحثُ بِما عَرَضَ من مفاهيمَ ضروريَّةٍ في الجانب التنظري، التي كانت مفتاحًا لما ناقشَه في الجانب التطبيقي من ربطٍ لابن هِشام وغيرِه من النحاة بينَ المعاني الحرفيَّة مِن جانب

وما ينتجُ عنه من أثر في تعدُّدِ أنماط التراكيب مِن جانبٍ آخر نُحبُّ أنْ نُسجِّلَ أهمَّ النتائج التي توصَّلنا إليها في هذا البحث، وهي كالآتي:

- ❖ من خلالِ عرْضنا للحرفِ والأداة تبيَّنَ أنَّ العَلاقةَ بينهما عمومٌ وخصوصٌ مُطلق باعتبار النوع والتكوين، إذ إنَّ الحرفَ أخصُّ مُطلقًا مِنَ الأداةِ؛ لأنَّ الأداوتِ تشتَملُ على حروفٍ وأسماءٍ وأفعال، وأنَّ العَلاقة بينهما عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ باعتبار إفادةِ الأداةِ لِلتعليق، وأنَّ من الحروف ما لا يُؤدِّي وظيفَةَ الربط كالحروف الزائدة؛ فتتحقّق ظاهرةُ العمومِ والخصوصِ الوجْهي باجتماع المفهومين، وانفراد كُلِّ واحدٍ منهما.
- ❖ لقدْ تبيَّن أنَّ هُنالِكَ عَلاقةً تبادُليةً وتكافُليَّةً منطلقةً مِنَ الحرفِ إلى التركيب، ومُنعكِسَةً مِنَ التركيبِ إلى الحرف، إذ الحرفُ متوقّفٌ على التركيبِ مِنْ جِهةِ تحقُّقِهِ الذهنيّ والخارجيّ؛ أي: إنَّ معنى الحرفِ الوضعيّ لا ينكشِفُ إلَّا بالسياقِ، وتكونُ وظيفة التركيب الكشفَ عن معناهُ الوضعيّ، وليس وضعُ معناه وإيجاده؛ لِأنَّ النظريَّةَ الوضعيَّةَ التي قامَ عليها بُنيانُ الدَّرسِ اللغويّ عِندَ العربِ يرى أنَّ الكلمةَ مطلقًا (اسمًا، أو فعلًا، أو حرفًا) دالَّةٌ على معنى بواسِطةِ الوضْع، فليسَ مِنَ الصَّحيحِ الاعتقادُ أنَّ الحرفَ ليسَ له معنًى وضعيّ، بل يكتسبُ معناه مِنَ التركيبِ، وإلَّا لمَا كان قِسمًا مِن أقسَامِ الكلمةِ المعرَّفةِ بأنَّها: لفظٌ وضِع لمعنًى مُفرد، كما أنَّ التركيب بِرُمَّتهِ (متعلِّقٌ بالحرف) لبيانِ هيئته وحاله.
- ❖ وَرَدتْ (قَدْ) مُقترنة بفعل مضارع في شاهدٍ قرآني واحتملت دلالتي (التقليل، والتحقيق) وكان لِدلالة التقليلِ أثرٌ في جعلِ المعنى مُنصبًّا على المفعولِ مَع بقاءِ المُضارعِ على أصله، ولِدلالة التحقيقِ أثرٌ في جعلِ المعنى مُنصبًّا على الفِعلِ، وتبيَّنَ أنَّ اختلافَ فَهْمِ دَلالةِ الحرفِ يُمارسُ أثرًا في انصبابِ ذلكَ المَعنَى على أيٍّ مِن مُكوّناتِ التركيب.
- ❖ تضمُّن (لَوْ) دلالةَ (التوكيد) تجعله حرفًا موصولًا مصدريًّا غيرَ ناصِب مما يُوجِبُ تقدير فعلٍ، ودلالته على (التعليق) تجعله حرفَ شرطٍ، وتوجِبُ أنْ يقدَّر معه فعل الشرطِ وجوابِه، ودلالتهُ على (التَّمنّي) يُستغنى فيها عن تقديرِ الفعل لتضمُّنها معنى (أتمنى)؛ إذن تَضَمُّن (لَوْ) معاني حروفٍ أُخرَ جعله متنوع المدخولات، ومَحطَّ نظرٍ في اختلافِ التقديرات، مما يُخلِيهِ مِنَ العمل.
- ❖ تُحدِّدُ (هلْ) وأصالتها في معنى (التحقيق) دخولها على الأفعال، واختصاصها بها، في حين أنَّ دَلالتَها الطارئة على (الاستفهام التصديقي الإيجابيّ) تعطي لها الدخولَ على نوعي الجملة (الاسمية والفعلية)؛ إلَّا أنَّ لِأصالةِ المَعنى أثرَها في الاختصاصِ، وإنْ تضمَّنَ الحرفُ معنى آخر؛ إذ انتقال (هَلْ) مِنَ التَّحقيقِ إلى الاستفهامِ في جملةٍ صدرها اسم وعجزها فعل أوجَبَ أنْ يليَها فعلٌ مُقدَّر يفسِّره اللَّاحق.

ثبت المصادر والمراجع

أوَّلًا: الكتب المطبوعة

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، البناء، شهاب الدين الدمياطيّ، حمد بن محمد (ت1117هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط3، 2006م.
- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعناية: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق – سوريا، ط1، 2008م.
- أثر المعنى القرآني في توجيه الأداة- دراسة نحوية في كتب إعراب القرآن-، أ.د. خزعل فتحي زيدان البدراني، دار الزمان، دمشق- سوريا، ط1، 2019م.
- الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم، د. محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة – مصر، د.ط، 2001م.
- الأزهية في علم الحروف، الهروي، علي بن محمد النَّحوي (ت415هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط3 ،1993م.
- أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة وتعليق: أ.د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط8، 1998م.
- الأصول في النحو، ابن السرَّاج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت 316هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة- مصر، ط1، 2009م.
- الأصول الوافية الموسومة بأنوار الربيع في الصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع، المنزلي، محمود العالم (ت1311هـ)، وبهامشه كتاب حسن الصنيع في علم المعاني والبيان والبديع، الشيخ محمد البسيوني البيباني(ت1310هـ)، مطبعة التقدم العلمية، مصر، ط1، 1905م.
- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت1403هـ)، دار الإرشاد للشؤون الجامعية ، حمص - سورية ، ودار اليمامة، دمشق - بيروت، ودار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط4، 1994م.
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تأليف: د. فاضل مصطفى الساقي (ت1413هـ)، تقديم د. تمام حسان (ت1432هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، د.ط، 1977م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في النحو، ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ)، تحقيق: د. جودة مبروك محمد مبروك، ومراجعة: د. رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر،، ط1، 2002م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر (ت685هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط1، 1998م.

- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت337هـ)، تحقيق : د.مازن المبارك، دار النفائس، بيروت – لبنان، ط3، 1979م.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت745ه)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، وشارك في التحقيق: د. زكريا عبد المجيد النوقي، ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2001م.
- تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد التونسي (ت1393ه)، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، د.ط، 1997م.
- التعريفات، السيد الشريف الجرجاني، علي بن محمَّد (ت816ه)، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة – مصر، د.ط، د.ت.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الأنصاري (ت671هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض- المملكة العربية السعودية، د.ط، 2003م.
- الجمل في النحو، الخليل، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170ه)، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط1، 1985م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (ت749هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1992م.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت761هـ)، الدسوقي، محمد بن أحمد المالكي (ت1230ه)، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط1، 2009م.
- حاشية السجاعي على شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت761هـ)، السجاعي، أحمد بن أحمد (1197ه)، ويعقبهما (شرح وإعراب شواهد القطر)، الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد (ت977ه)، عناية وتقديم: قاسم محمد آغا النوري، مكتبة دار الفجر، دمشق- سوريا، بيروت- لبنان، ط1، 2019م.
- حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصَّبَّان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (ت1206ه)، ومعه شرح شواهد العيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر، د.ط، د.ت.
- حاشية الفيشي على شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هِشام الأنصاري (ت761ه)، الفيشي، يوسف بن محمد المالكي (ت1061ه)، تحقيق وتعليق: أ.د. محمد ذنون يونس، دار الرياحين، بيروت- لبنان، ط1، 2019م.

- حاشية محيي الدِّين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي (ت658هـ)، مصطفى القوجوي، محمد بن مصلح الدين الحنفي (ت951هـ)، ضبط وتصحيح وتخريج للآيات: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1999م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد (ت521هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعُّودي، دار الطليعة، بيروت – لبنان، د.ط، د.ت.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت3109هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط4، 1997م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، د.ط، د.ت.
- الخلاف النحوي في الأدوات، بلحاف،عامر فائل محمد، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 2011م.
- الخواطر، الشعراوي، محمد متولي (ت1418هـ)، مطابع أخبار اليوم، مصر، د.ط، 1997م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، أ. محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة- مصر، د.ط، د.ت.
- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. عثمان رجب محمَّد، ومراجعة: د. رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، د.ت.
- رسالة الحدود، الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى المعتزلي (ت384هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان- الأردن، د.ط، د.ت.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، أحمد بن عبد النور (ت702هـ)، تحقيق : أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ط، د.ت.
- شرح الإعراب في قواعد الإعراب، الكافيجي، أبو عبد الله محيي الدِّين محمد بن سليمان (ت879هـ)، دراسة وتحقيق: د. عادل محمد عبد الرحمن الشنداخ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد – العراق، د.ط، 2006م.
- شرح التسهيل، ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي (ت672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط1، 1990م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله الأزهري الوقَّاد (ت905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 2006م.

- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (ت793هـ)، تحقيق : زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1996م.
- شرح الخطيب على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت761هـ)، د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب، دار المصور العربي، بيروت-لبنان، د.ط، د.ت.
- شرح الدماميني على مغني اللبيب، الدماميني، بدر الدين محمد بن ابي بكر بن عمر (ت828هـ)، صححه وعلق عليه : أحمد عزو عناية، منشورات ذوي القربى، قم - إيران، ط1، 1834م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي، نجم الدين محمَّد بن الحسن (ت696هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي- المغرب، ط2، 1996م.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدِّين الإستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن (ت686هـ)، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق، وضبط للغريب، وشرح للمبهم من قبل الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د.ط، 1975م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، الجَوجَري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم (ت889هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط1، 2004م.
- شرح شواهد المغني، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، وذُيِّل بتصحيحات وتعليقات: للعلَّامة الشنقيطي، محمد محمود ابن التلاميد التركزي (ت1322هـ)، منشورات ذوي القربى، قم- إيران، ط1، 2012م.
- شرح المفصَّل للزمخشري، ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي الموصلي (ت643هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط2، 2011م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط4، 1990م.
- صحيح البخاري، البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل (ت256هـ)، طبعة جديدة مضبوطة ومصححة ومفهرسة، دار ابن كثير، دمشق- سوريا، بيروت- لبنان، ط1، 2002م.
- علم النحو العربي- رؤية جديدة وعرض نقدي (مفاهيم ومصطلحات)، د.صبري متولي، دار غريب، القاهرة، 2001م .

- العين، الخليل، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ)، تحقيق: د عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2003م.
- فتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني، محمد بن علي اليمني (ت1250هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1993م.
- الفروق النحوية في اللغة العربية- دراسة في وظائف المفردات-، شهاب أحمد إبراهيم، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد- العراق، ط1، 2009م.
- في ظلال القرآن، سيد قطب، إبراهيم حسين الشاربي (ت1385هـ)، دار الشروق - بيروت- القاهرة، ط17، 1991هـ.
- في النحو العربي- نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، د.ط، 1964م.
- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بإشراف : محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط8، 2005م.
- الكتاب، سيبويه ، أبو بِشْر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط3، 1988م.
- الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت 538هـ)، اعتنى به وخرَّج احاديثه وعلَّق عليه: خليل مأمون شيحا، وعليه تعليقات كتاب (الانتصاف) فيما تضمَّنه كتاب (الكشَّاف) من الاعتزال، الإمام ناصر الدِّين ابن منير المالكي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط3، 2008م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد (ت427هـ)، تحقيق: ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد التونسي، مراجعة وتدقيق: أ. نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط1، 2002م.
- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي النعماني (ت775هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، ط1، 1998م.
- لسان العرب، ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، الأنصاري (ت711هـ)، اعتنى بتصحيحه : أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، ط3، 1999م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمَّام حسان عمر (ت1432هـ)، عالم الكتب، الرياض- السعودية، ط5، 2006م.

- مجمل اللغة، ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي (ت395هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط2، 1986م.
- المخصص، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (ت 458هـ)، تحقيق : خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط 1، 1996م.
- معاني الحروف، الرمَّاني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت384ه)، حققه وخرج حديثه وعلق عليه: عرفان بن سليم العشا، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، د.ط، د.ت.
- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البصري (ت215هـ)، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط1، 1990م.
- معاني القرآن، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي- محمد علي النجار- عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، د.ت.
- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت311هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شبلي، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط1، 1988م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار السلاطين، عمَّان- الأردن، ط1، 2010م.
- معجم حروف المعاني في القرآن الكريم – مفهوم شامل مع تحديد دلالة الأدوات-، محمد حسن الشريف، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1996م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد (ت1424هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ط1، 2008 م.
- المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، د. علي توفيق الحمد، ويوسف جميل الزعبي، دار الأمل، إربد – الأردن، ط2، 1993م.
- مغني اللبيب لجمال الدين بن هشام الأنصاري وبهامشه حاشية الشيخ محمد بن محمد الأمير (ت1232ه)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة- مصر، د.ط، د.ت.
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، فخر الدين الرازي، محمد بن عمر الخطيب (ت606ه)، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ط3، 1999م.
- المف ردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت 502هـ)، تحقيق: فوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية ، دمشق- سوريا، بيروت- لبنان، ط1، 1992م.
- مقاييس اللغة، ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي (ت395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.ط، ١٩٧٩م.

- المقتضـــب، المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، (ت285هـــ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإســلامي، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة-مصر، د.ط، 1994م.
- منزلة الحرف في التفكير النحوي العربي بين القدماء والمحدثين، د. معاذ بن سليمان الدخيل، تقديم : أ.د. أوس إبراهيم الشمسان، دار وجوه، الرياض –المملكة العربية السعودية، ط1، 2019م.
- المنصـــف من الكلام على مغني ابن هشـــام، الشُّـــمُنِّيِ، الإمام تقي الدين أحمد بن محمد (ت872هـ)، تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1971م.
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، ابن القاضي محمد بن علي (ت بعد ١١٥٨هـــ)، تقديم وإشـــراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارســي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط1، ١٩٩٦م.
- موصل الطلَّاب إلى قواعد الإعراب، خالد الأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله الأزهري الوقَّاد (ت905هـ)، ومعه منظومة الزواوي في نظم (قواعد الإعراب) لابن هشـــام، للعلامة زيَّان بن فائد الزَّواوي، اعتنى به: أ.علاء الدين عطية، وقدَّم له: د. أيمن الشـــوَّا، دار الدقاق، ودار الفيحاء، دمشق – سوريا، بيروت- لبنان، ط1، 2021م.
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف (ت833 هـــ)، تحقيق: علي محمد الضباع (ت1380 هـــ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د.ط، د.ت.
- همع الهوامع في شـــرح جمع الجوامع، الســـيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1998م.

ثالثًا: البحوث

- أثر حروف المعاني في تعدد المعنى، د.عرابي أحمد، مجلة التراث العربي الصـــادرة عن أتحاد الكتَّاب العرب، دمشق- سوريا، العدد: 89، آذار/ 2003م.
- أثر حروف المعاني في توجيه المعنى، د.حســـام محمد عبد الرحيم محمد، دار المنظومة، كلية دار العلوم – جامعة المنيا، مصر، مج: 1، العدد: 89، 2019م.
- التركيب بين القدامى والمحدثين، إيمان فاطمة الزهراء بلقاسم، الأثر- مجلة الآداب واللغات- ، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد: 9، حزيران/2010م.
- مفهوم الأداة النحوية بين القدامى والمحدثين، ســـامي عوض وميســـاء شـــيخ يوســـف، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها،البلد العدد: 23، ربيع وصيف 2016م.

- وظائف حروف المعاني بين التراث اللغوي العربي وعلم اللغة النصِّي، أ. عبد العزيز حاجي، حوليات الآداب واللغات، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد بو ضياف، المسيلة- الجزائر، العدد: 8، 2017م.

رابعًا: الرسائل والأطاريح الجامعية

- آليات الترابط في التركيب اللغوي- سورة البقرة أنموذجًا-، رسالة ماجستير، طالب أمين زهر الدين، بإشراف أ.د. صفية مطهري، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011م.
- ابن الضائع وأثره النحوي، مع دراسة وتحقيق (القسم الأول) من شرحهِ لجمل الزجَّاجي، أطروحة دكتوراه، يحيى علوان حسن البلداوي، بإشراف: أ.د. فايز زكي محمد دياب، جامعة الأزهر، مصر، 1986م.

Abstract

The research focused on a phenomenon related to connecting the semantic level of the letter with the grammatical formation that enters it, therefore we named the research: (The letters of the singular and plural meanings and their impact on the linguistic structure. From Mughni AlLabib book by Ibn Hisham), Who dealt with the subjects of the letters and it affected the effect of the meanings of the letters on the linguistic structure by means of correction or hinting (text or sign). We divided the research after a suitable introduction and preface into two chapters, chapter one: The effect of monosyllabic letters on the grammatical structure. Chapter two: The effect of binary letters on grammatical structure. Then we concluded the research with results that highlighted the relationship of each letter to its structure and how does the structure change by changing the meaning of the letter that enters it?

(1) العين، الخليل، مادة (ح، ر، ف): 305/1.

(2) الصحاح تاج اللغة وصِحاح العربية، الجوهري، مادة (ح، ر، ف) : 1342/4.

(3) مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة (ح، ر، ف): 42/2.

(4) الكتاب، سيبويه: 12/1، وينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د.فاضل الساقي: 82، وظائف حروف المعاني بين التراث اللغوي العربي وعلم اللغة النصِّي، أ. عبد العزيز حاجي، حوليات الآداب واللغات، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد بو ضياف، المسيلة - الجزائر، العدد: 8، 2017م : 130.

(5) رسالة الحدود، الرمَّاني: 67، بإضافة ما بين القوسين.

(6) شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، التفتازاني: 181/1.

(7) ينظر: أثر حروف المعاني في تعدد المعنى، د.عرابي أحمد، مجلة التراث العربي الصـــادرة عن أتحاد الكتَّاب العرب، دمشق- سوريا، العدد : 89، آذار/ 2003م : 90.

(8) ينظر: المفردات في غريب القرآن: 228، والجنى الداني: 24.

(9) الكتاب: 496/3.

(10) 305/1.

(11) مغني اللبيب، ت: الخطيب: 69/1.

(12) ينظر: مغني اللبيب، ت: الخطيب: 69/1، وشرح الدماميني على مغني اللبيب، الدماميني: 39/1.

(13) م. ن: ص. ن.

(14) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي: 312.

(15) ينظر: شرح المفصَّل: 506/4، 510، 513.

(16) اللغة العربية معناها ومبناها، تمَّام حسَّان: 123.

(17) اللغة العربية معناها ومبناها: 123، ومفهوم الأداة النحوية بين القدامى والمحدثين:62.

(18) ينظر: الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم، د. محمد أحمد:11.

(19) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: 226.

(20) ينظر: مفهوم الأداة النحوية بين القدامى والمحدثين، سامي عوض وميساء شيخ يوسف: 65-67.

(21) ينظر: لســان العرب: 128/3، ووظائف حروف المعاني بين التراث اللغوي العربي وعلم اللغة النصِّي، أ.عبد العزيز حاجي:130.

(22) الصحاح، مادة (ر، ك، ب): 139/1.

(23) لسان العرب، مادة (ر، ك، ب): 297/5، والقاموس المحيط، الفيروزآبادي: 91،

(24) ينظر: موسوعة كشَّاف اصطلاحات الفنون، التهانوي: 423/1.

(25) ينظر: العين، مادة (ن، ح، و): 201/4، والصحاح: 2503/6.

(26) لسان العرب، مادة (ن، ح، و): 76/14.

(27) ينظر: الصحاح، مادة (ن، ح، و): 2504/6.

(28) الخصائص، ابن جنّي: 34/1.

(29) معجم اللغة العربية المعاصرة: 2181/3.

(30) موسوعة كشَّاف اصطلاحات الفنون: 424/1.

(31) التعريفات، السيد الشريف الجرجاني: 202.

(32) ينظر: آليات الترابط في التركيب اللغوي- سـورة البقرة أنموذجًا-، رسـالة ماجسـتير، طالب أمين زهر الدين، بإشراف أ.د. صفية مطهري، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011م: 94.

(33) ينظر: الأصـول الوافية الموسـومة بـــ(أنوار الربيع في الصـرف والنحو والمعاني والبيان والبديع)، المنزلي: 59، والتركيب بين القدامى والمحدثين، إيمان فاطمة الزهراء بلقاسم: 34.

(34) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: 46/1.

(35) ينظر: أسس علم اللغة، ماريو باي: 52.

(36) ينظر: منزلة الحرف في التفكير النحوي العربي بين القدماء والمحدثين، د. معاذ الدخيل: 14.

(37) ينظر: الأدوات النحوية في كتب التفسير، د. محمود الصغير: 34.

(38) الإتقان في علوم القرآن: 312.

(39) ينظر: الأدوات النحوية في كتب التفسير: 132.

(40) ينظر: المقتضب: 179/1-186، وارتشاف الضَّرب من لسان العرب، أبو حيان: 2363، والفروق النحوية في اللغة العربية- دراسة في وظائف المفردات-، شهاب أحمد إبراهيم: 168، والخلاف النحوي في الأدوات، عامر بلحاف: 159.

(41) ينظر: مغني اللبيب، ت: الخطيب: 525/2- 545،526.

(42) ينظر: الجنى الداني: 245، 256، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد الأزهري: 267-268.

(43) مغني اللبيب، ت: الخطيب: 528/2-529.

(44) ينظر: المقتضب، المبرّد: 9/3، ومعاني الحروف، الرمَّاني: 95، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، أ. محمد عبد الخالق عضيمة: 296/2/1.

(45) مغني اللبيب، ت: الخطيب: 529/2، وشرح شواهد المغني، السيوطي: 489، ونسبة البيت للهيثم بنِ عديّ.

(46) معاني القرآن، الفراء: 282/24/1، وينظر: الأدوات النحوية في كتب التفسير: 159.

(47) مغني اللبيب: 541/2.

(48) ينظر: الكتاب: 224/4، والكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري: 739، وشرح المفصَّل: 94/5، والأزهية في علم الحروف، الهروي: 211، ومغني اللبيب لجمال الدين بن هشام الأنصاري وبهامشه حاشية الشيخ محمد بن محمد الأمير (ت1232هـ)، واسميناه (حاشية الأمير): 148.

(49) وهو الحُسَين بن بدر بن إياز، أَبُو مُحَمد، العَلامَة جمال الدّين، كان أوحدَ زَمَانه فِي النَّحو والتصريف، ينظر: بغية الوعاة : 532/1.

(50) الجنى الداني: 257.

(51) ينظر: الكشَّاف: 739، ومغني اللبيب، ت: الخطيب: 545/2، وتحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، ابن عاشور: 197/7.

(52) ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، الدسوقي: 48/2.

(53) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: 392.

(54) ينظر: البحر المحيط، أبو حيَّان: 601/1، وجامع الدروس العربية: 266/3، والمعجم الوافي في أدوات النحو العربي، د.علي توفيق الحمد:230.

(55) مغني اللبيب، ت: الخطيب: 545/2.

(56) الكشَّاف: 739، وينظر: مغني اللبيب: 44/2، والتحرير والتنوير: 197/7.

(57) ينظر: حاشية محيي الدِّين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي (ت658ه)، مصطفى القوجوي: 261/6.

(58) ينظر: المحرر الوجيز: 198/4، وشرح التسهيل، ابن مالك: 108/4، وفي ظلال القرآن، سيد قطب: 2534/4، وصفوة التفاسير، الصابوني: 322/2.

(59) ينظر: الخواطر، الشعراوي: 10349/17.

(60) الجنى الداني: 260.

(61) التحرير والتنوير: 197/7.

(62) ينظر: مغني اللبيب، ت: الخطيب: 367/3-414.

(63) ينظر: مغني اللبيب، ت: الخطيب: 403/3، 407، 409، والجنى الداني: 287، وشرح الإعراب في قواعد الإعراب، الكافيجي: 404.

(64) ينظر: جامع البيان: 368/19، والتحرير والتنوير: 155/19-156.

(65) فتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني: 125/4.

(66) ينظر: معاني القرآن، الفراء: 422/2، وشرح المفصَّل: 124/5، والجنى الداني: 287، ومغني اللبيب، ت: الخطيب: 403/3، وشرح الإعراب: 403، وشرح الأشموني: 598.

(67) ينظر: مغني اللبيب، ت: الخطيب: 407/3- 408، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب: 273/2، ومغني اللبيب، ت: الخطيب: الحاشية/408/3.

(68) الكتاب: 224/4، وينظر: البحر المحيط: 226/1، ومغني اللبيب، ت: الخطيب: 381/3.

(69) ينظر: الكشَّاف: 764 ، ومفاتيح الغيب، الرازي: 519/24، وشرح المفصَّل: 5/ 107، 121، ومغني اللبيب، ت: الخطيب: 407/3، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب: 273/2، وحاشية الأمير: 211/1.

(70) البحر المحيط: 114/3-115، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 647/2/1.

(71) ينظر: البحر المحيط: 26/7، واللباب في علوم الكتاب، ابن عادل: 54/15، وإعراب القرآن وبيانه: 96/7.

(72) ينظر: معاني القرآن، الأخفش: 72/1، ورصف المباني: 291.

(73) م. ن: ص. ن.

(74) ينظر: معاني القرآن، الأخفش: 72/1، والكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي: 172/7، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي: 116/13.

(75) مغني اللبيب، ت: الخطيب: 409/3.

(76) ينظر: الجنى الداني: 289، اللباب في علوم الكتاب: 54/15، وابن الضائع وأثره النحوي، مع دراسة وتحقيق (القسم الأول) من شرحهِ لجمل الزجَّاجي، أطروحة دكتوراه، يحيى علوان حسن البلداوي، بإشراف: أ.د. فايز زكي محمد دياب، جامعة الأزهر، مصر، 1986م: 578،

(77) التحرير والتنوير: 155/19-156.

(78) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: 54/15، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: 669/2/1.

(79) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 116/13، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي: 143/4، وإعراب القرآن وبيانه: 96/7.

(80) ينظر: مغني اللبيب، ت: الخطيب: 412/3، والجنى الداني: 289، وشرح الأشموني: 597، ومعاني النحو، د. فاضل السامرائي: 76/4.

(81) التحرير والتنوير: 155/19-156.س

(82) ينظر: شرح التسهيل:223/1، وشرح الأشموني: 597، وشرح الإعراب: 405.

(83) ينظر: مغني اللبيب، ت: الخطيب: 410/3، وشرح المفصَّل: 240/4، والمنصف من الكلام على مغني ابن هشام، الشُّمُنِّيّ: 546/1، وموصل الطلاب: 257-259.

(84) مغني اللبيب، ت: الخطيب: 324/4.

(85) ينظر: شرح المفصَّل: 102/5، والجنى الداني: 345، وأثر المعنى القرآني في توجيه الأداة- دراسة نحوية في كتب إعراب القرآن-، أ.د. خزعل فتحي: 99.

(86) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: 42/3.

([87]) ينظر: م. ن: ن.

([88]) مغني اللبيب، ت: الخطيب: 335/4.

([89]) الكتاب: 189/3.

([90]) ينظر: الكشَّاف:1163، والبحر المحيط: 385/8، والدُّر المصون: 590/10، وأثر المعنى القرآني في توجيه الأداة: 99.

([91]) المقتضب: 182/1.

([92]) ينظر: الكشَّاف: 1163، والبحر المحيط: 385/8.

([93]) ينظر: مغني اللبيب، ت: الخطيب: 339/4.

([94]) ينظر: الكتاب: 114/3، ومغني اللبيب، ت: الخطيب: 339/4، ومعاني النحو: 111/4.

([95]) ينظر: الكشَّاف: 1163، والبحر المحيط: 385/8.

([96]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 257/5، والدر المصون:590/10، وأثر المعنى القرآني في توجيه الأداة: 99.

([97]) ينظر: الجنى الداني: 345، و شرح المفصَّل: 102/5.

([98]) ينظر: رصف المباني: 406، وشرح المفصَّل: 99/5، وشرح ابن عقيل: 24/1.

([99]) ينظر: حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصَّبَّان: 65/1-66.

([100]) شرح الأشموني: 16/1.

([101]) ينظر: المنصف: 683/1-684.

([102]) ينظر: شرح الأشموني: 16/1، 427/1 وحاشية السجاعي على شرح قطر الندى وبل الصدى، السجاعي: 67.

([103]) شرح الأشموني: 16/1، وينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: 44/3.

([104]) ينظر: حاشية الصَّبَّان: 65/1-66، والمنصف: 683/1-684.